

Distr.: General
14 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير السنوي لمديرة البرنامج

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التوصيات التي قدمتها وحدة
التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣

موجز

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ مذكرتين وتقريرين، وتضمنت هذه الوثائق ١٠ توصيات (حتى وقت إعداد هذا التقرير). وكانت توصية واحدة واردة في إحدى المذكرتين، وسبع توصيات واردة في التقريرين موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بينها توصية واحدة موجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة القائمة على إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، الذي أعاد التأكيد عليه في قرارها ٢٤٦/٦٢، يقدم التقرير الحالي خلاصة موجزة لردود الإدارة على هذه التوصيات، ويلفت الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لدى المنظمات المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير أيضاً آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١. وتمشياً مع رغبة المجلس التنفيذي وتشديد الأمم المتحدة في الوقت الحالي على التبسيط والمواءمة، أُعد هذا التقرير بصيغة وُضعت بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على توصية وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها (انظر المرفق الثاني).



أولاً - استعراض عام لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٣

١ - يقدم هذا التقرير موجزا لردود إدارة البرنامج الإنمائي على ثماني توصيات قدمتها وحدة التفتيش المشتركة وتعلق بالبرنامج الإنمائي على وجه التحديد (من بين ١٠ توصيات وردت في التقارير التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣)، وموجزا لحالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة الصادرة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١. ويوجه التقرير الانتباه إلى التوصيات المقدمة من الوحدة في عام ٢٠١٣ لكي ينظر فيها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى الرد المقترح من الإدارة عليها (انظر المرفق الثاني). وتتاح القائمة الكاملة لتقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة، وتفاصيل التوصيات الصادرة عنها، بما في ذلك المعلومات الأساسية عن ولاية الوحدة وأعمالها، على العنوان التالي: <https://www.unjui.org/en/reports-notes/Pages/Reports-and-Notes.aspx>.

٢ - وتتضمن إحدى المذكرتين وكلا التقريرين الصادرين في عام ٢٠١٣ (حتى وقت إعداد هذا التقرير) توصيات ذات صلة مباشرة بالبرنامج الإنمائي. وهي: (أ) التحقق من الجهات المرجعية في المنظمات المنتمة إلى منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2013/1)؛ (ب) استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/1)؛ (ج) عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم (JIU/REP/2013/3).

ثانياً - ملخص تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها الصادرة في عام ٢٠١٣ واستعراضها

٣ - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في المذكرة والتقارير. ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير موجزاً إحصائياً لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٣. ويتضمن المرفق الثاني ردود الإدارة على التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة القائمة على إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ألف - التحقق من الجهات المرجعية في المنظمات المنتمة إلى منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2013/1)

٤ - تتضمن المذكرة المعنونة "التحقق من الجهات المرجعية في المنظمات المنتمة إلى منظومة الأمم المتحدة" استعراضاً وتقييماً للقضايا المتعلقة بكفاءة وفعالية عملية التحقق من الجهات المرجعية، وتقديم توصيات من أجل تعزيزها وتوحيدها ومواءمتها على نطاق

منظومة الأمم المتحدة. ويشير مصطلح "الجهات المرجعية" في المذكرة إلى جميع أنواع الضوابط التي تؤدي أو ينبغي تأديتها للتحقق من المراجع والبيانات التي يقدمها المرشحون الخارجيون عن خلفيتهم التعليمية أو المهنية أو أي خلفية أخرى، عند تقديم ترشيحاتهم لوظائف محددة المدة لسنة واحدة أو أكثر لدى المنظمات المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة.

٥ - ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمذكرة وبالجهد المبذول لتحديد أفضل الممارسات لدى القطاعين العام والخاص، وبالتحليل المقارن للسياسات والإجراءات التنظيمية ذات الصلة بالتحقق من الجهات المرجعية.

٦ - وإحدى التوصيتين الصادرتين صلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وجهت التوصية ١ إلى مديرة البرنامج.

٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ١، يشار إلى أن سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممارساته تتسق وخمسة من المعايير المرجعية الستة الواردة في المذكرة، كما تتسق بصورة جزئية مع معيار واحد من المعايير المرجعية الستة. ويشير هذا المعيار المرجعي إلى أن التحقق من الجهات المرجعية إلزامي بالنسبة لجميع المرشحين الخارجيين المعيّنين في وظائف محددة المدة لسنة أو أكثر، بغض النظر عن الفئة والرتبة والموقع والمنصب؛ ويجري التحقق على نحو متعمق ومنهجي، ويتكون من خليط من أنواع التحقق. ويعكس هذا الأمر الممارسة الحالية وفقا لإطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعيين والاختيار لعام ٢٠١٢ الذي ينص على أن التحقق من الجهات المرجعية شرط إلزامي للتعيين يُجرى على نحو منظم ومتعمق وفي المواعيد المحددة له، وهو تحقق كتابي، ولا بد من إتمامه قبل الإحالة إلى مجلس استعراض الامتثال. وتُتبع التوصية الداعية إلى إجراء تحقق واسع النطاق من الجهات المرجعية، مثل التحقق من السجلات الأمنية ومن السجل الجنائي والمكالمات الهاتفية، على النحو المقترح في المذكرة، حيثما أمكن ذلك.

باء - استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/1)

٨ - يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة" تقييما للملاءمة وكفاءة وفعالية استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل في منظومة الأمم المتحدة. ويشمل الاستعراض طائفة متنوعة من المسائل المتعلقة بهذه الاتفاقات، ومنها تقييم السياسات والممارسات والبيانات الإحصائية الموجودة، وأنواع الاتفاقات الطويلة الأجل ومزاياها وعيوبها، وما يطبق من المبادئ التوجيهية

والاستراتيجيات المتاحة، ومستوى التعاون المحقق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة عن طريق هذه الاتفاقات، والممارسات السليمة، والدروس المستفادة.

٩ - وتكتسي جميع التوصيات الخمس الصادرة بهذا الشأن أهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وُجّهت التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ إلى مديرة البرنامج، بينما وُجّهت التوصية ٥ إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها.

١٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ١، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة شاملة تتعلق بالاتفاقات الطويلة الأجل، ومذكرة توجيهية تتصل بها، في شهر أيار/مايو ٢٠١٣، بهدف تقديم إرشادات واضحة بشأن أنواع هذه الاتفاقات وتشكيلاتها وكيفية تطبيقها. ومن شأن هذا الأمر أن يتيح لجميع الوحدات العاملة لدى البرنامج الإنمائي، بما في ذلك المكاتب القطرية، أن تجني الفوائد الاستراتيجية للاتفاقات الطويلة الأجل بطريقة موحدة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وتحقيق الاتساق في النوعية، وخفض فترات الانتظار، وتوفير أسعار تنافسية. وفي إطار استراتيجية الاستعانة بمصادر مختلفة، أجرى مكتب دعم المشتريات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلاً للإنفاق يرمي إلى تحديد المواد والخدمات التي تنتجها المكاتب القطرية ووحدات الأعمال بالمقر عموماً. واستناداً إلى هذا التحليل، تمت زيادة عدد الاتفاقات الطويلة الأجل إلى أكثر من ٧٠، في محاولة لتنسيق شراء المواد والخدمات المعتادة. وتشمل هذه السياسة الاتفاقات التعاونية الطويلة الأجل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى واستخدام اتفاقاتها الطويلة الأجل.

١١ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، وبالإضافة إلى السياسة والمذكرة التوجيهية المتعلقة بها، أنشأ البرنامج الإنمائي مركز موارد الاتفاقات الطويلة الأجل في كوبنهاغن، وأتاح جميع الاتفاقات من هذا القبيل التي أبرمها البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة على الإنترنت لكي يتسنى للمكاتب القطرية ووحدات العمل الاطلاع عليها. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضاً باختبار نظام لرصد الاتفاقات الطويلة الأجل سيوضع قيد الاستخدام في الربع الثاني من عام ٢٠١٤.

١٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في العديد من عمليات الشراء التعاوني مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وشارك بنشاط في إبرام اتفاقات طويلة الأجل معها. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) يضطلع البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع منظمات أخرى منتمية إلى منظومة الأمم المتحدة، بدور قيادي في إبرام اتفاقات طويلة الأجل للمركبات عن طريق شبكة

المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ونتج عن ذلك وفورات بنسبة ١٠ في المائة على الأقل للمنظمات المشاركة؛

(ب) اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بدور رئيسي في توفير تأمين طبي جديد وتأمين جديد ضد الوفاة والإصابة للحائزين على عقود فردية وللحائزين على عقود الخدمات، ونجم عن ذلك وفورات في أقساط التأمين بلغت نسبتها ٦٢ في المائة سنوياً؛

(ج) تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيادة لإبرام اتفاقات طويلة الأجل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأغذية والزراعة، بشأن نظم اتصالات ذات "فتحات طرفية صغيرة جداً"، مما أسفر عن وفورات للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلغت نسبتها ٣٧ في المائة؛

(د) وعمل البرنامج الإنمائي بالنيابة عن خمسة من المنظمات المنتمة لمنظومة الأمم المتحدة الخمس لإبرام اتفاق مشترك طويل الأجل لتأمين الشحن. وقاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقصة مشتركة للحصول على خدمات تأمين الشحن بالنيابة عن مكتب خدمات المشاريع وصندوق السكان واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمخضت عن اتفاق طويل الأجل أسفر عن تحقيق وفورات سنوية قدرها ١,٨٩ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع. ومن خلال هذا الاتفاق، انخفضت معدلات أقساط التأمين الجديدة بنسبة تتراوح من ٤١ في المائة إلى ٧٧ في المائة بالنسبة للمنظمات الثلاث المشاركة والمنتمة إلى منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) اتفقت شبكات تكنولوجيا المعلومات والمشتريات والشبكات القانونية لدى اثني عشرة منظمة منتمة إلى منظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية) على التعاون بشأن الاستعانة بمصادر خارجية لتحميل البيانات في الفضاء الإلكتروني العام. وأجرت المنظمات الاثنتا عشرة جميعها عملية طلب العروض بصورة مشتركة.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في إبرام العقود الطويلة الأجل للخدمات الموحدة لتقاسم البيانات في الفضاء الإلكتروني العام، وتحديد استخدام برنامج ميكروسوفت أوفيس ٣٦٥ (Microsoft Office 365) وتطبيقات غوغل للأعمال. وسوف تتباين الوفورات المقدرة (التكلفة السنوية لكل مستعمل) بحسب المنتج، ولكن المرجح أنهما ستصل إلى ٦٠ في المائة لجميع المنظمات المشاركة المتمية إلى المنظومة؛

(٩) وعلى مستوى المكاتب القطرية، يضطلع البرنامج الإنمائي بدور قيادي في إبرام اتفاقات طويلة الأجل لخدمات السفر والخدمات المشتركة الأخرى بالنسبة لجميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في البلد نفسه.

١٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤، وبالإضافة إلى إجراءات الشراء التعاوني مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، يرأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ويشغل منصب نائب الرئيس لمشاريع التنسيق. وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في وضع قائمة المحتويات المنسقة لأدلة الأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات، وقام بدور نشط في مشاريع تنسيق أخرى لعمليات الشراء. وطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية تعاضد مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة (شراء واستخدام عقود المنظمات الأخرى).

جيم - عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم (JIU/REP/2013/3)

١٤ - يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم تقيماً لعملية اختيار وتعيين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وفعالية وكفاءة آليات الدعم المؤسسية ذات الصلة. ويحدد التقرير التحديات المتعلقة باختيار وتعيين المنسقين المقيمين ويحللها، فضلاً عن الإعداد والتدريب والدعم المقدم لعملهم، ويكملها بتوصيات تدعم التحسينات في عملية الاختيار والتعيين وفي تولي زمام نظام المنسقين المقيمين.

١٥ - وعموماً، يعرض التقرير صورة إيجابية لعملية اختيار وتعيين المنسقين المقيمين. وقد أقر المفتشون بالتدابير التي نفذها البرنامج الإنمائي للاضطلاع بمسؤولياته بما يتفق وإطار الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين، ويشمل ذلك حاجز الفصل بين المهام في إطار نظام المنسقين المقيمين من خلال ما يلي:

(أ) إنشاء مناصب لمديرين قطريين (إذا كان ذلك مجدياً من الناحية المالية)؛

(ب) إعادة صياغة توصيف وظائف الممثلين المقيمين، ونواب الممثلين المقيمين، والمديرين القطريين لتوضيح الكيفية التي تدار بها الأعمال اليومية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكي يتسنى للمنسقين المقيمين الاضطلاع بدورهم على نطاق المنظومة.

١٦ - ويشير التقرير إلى أن التنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة يظل مسألة جوهرية تكفل الملكية والمساءلة على نطاق المنظومة، بما في ذلك ضرورة إسهام المنسقين المقيمين في تقييم أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويعترف التقرير بأن البرنامج الإنمائي قد نفذ فعلاً جميع ما عليه من واجبات الإدارة والمساءلة، ويدعو جميع المنظمات الأخرى أن تحذو حذوه. ولتحقيق النجاح في التعامل مع مسألة الملكية، سيكون على كل جزء من أجزاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يفي بالتزاماته وفقاً لإطار الإدارة والمساءلة، ذلك أن التملك والمساءلة صنوان. وينص نظام الإدارة والمساءلة المتعلق بنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين على كون "النظام مُلكاً للجميع من خلال نظام الحوكمة/المشاركة الواسعة والمساءلة البيئية، والتسلسل الإداري، بيد أنه لا يمكن أن يُدار إلا من كيان واحد تُحوّل له مسؤولية واضحة ويخضع للمساءلة البيئية استناداً إلى استيعاب الواجبات المطلوبة" (نظام الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تدابير "الحماية الوظيفية" لنظام المنسقين المقيمين، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٨). وما زال يتعين على عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإطار الإدارة والمساءلة.

١٧ - ويتضمن التقرير ثلاث توصيات، اثنان منها تتعلقان بالبرنامج الإنمائي. وقد وجهت التوصيتان ٢ و ٣ لمديرة البرنامج بوصفها الرئيس التنفيذي لهذه المنظمة.

١٨ - والتوصية ١ غير موجهة للبرنامج الإنمائي وإنما للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقول: "ينبغي أن تحدد الجمعية العامة، من خلال الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات، أهدافاً طويلة الأجل ينبغي تحقيقها فيما يتعلق بالتنوع في صفوف المنسقين المقيمين من حيث التوازن فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين المنظمات التي يأتون منها المنسقون المقيمون. وينبغي أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات، برصد تنفيذ الإجراءات المتخذة لتحقيق تلك الأهداف". ويلاحظ البرنامج الإنمائي التوصية المتعلقة بأن تتولى تحديد الجمعية العامة تحديد الأهداف، ويوصي بأن يشمل التنوع التركيز على مراعاة المسائل الجنسانية عند تسمية المرشحين لشغل جميع مناصب المنسقين المقيمين. وعلاوة على

ذلك، يؤيد البرنامج الإنمائي الاستنتاج العام القائل بأن تحقيق التنوع في صفوف المنسقين المقيمين، فيما يتعلق بمراعاة المسائل الجنسانية والمنظمات التي يأتون منها والتوازن بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، أمر يمكن المضي في تعزيزه رغم ما تحقق من مستوى تنوع لم يسبق له نظير ورغم ما سُجل من اتجاه إيجابي. وقد أعادت الدول الأعضاء تأكيد هذه الرسالة في الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات وأعطتها الأولوية في خطة عمل الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كما تُبذل جهود في هذا الصدد في إطار الآليات المعنية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالفعل، تشكل الاعتبارات المتعلقة بالتنوع عاملاً هاماً يؤخذ في الحسبان عند اتخاذ الأمين العام لقرارات اختيار المنسقين المقيمين، على النحو المذكور في التقرير، كما يقوم مكتب تنسيق عمليات التنمية للأمم المتحدة بجهود منتظمة للرصد والإبلاغ ويقدم تقريراً عنها إلى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات عند بداية كل اجتماع من اجتماعاته.

١٩ - ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية ٢ الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات، ومنها البرنامج الإنمائي، التي تنص على ما يلي: ”ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقوموا بذلك بعد أن يصدروا تعليمات إلى مكاتب إدارة الموارد البشرية التابعة لهم بوضع وتنفيذ مبادئ توجيهية مناسبة لتحديد هوية المرشحين المحتملين لمناصب المنسقين المقيمين وفرزهم وإعدادهم، وذلك في أقرب وقت ممكن“. ولدى البرنامج الإنمائي مبادئ توجيهية وممارسة مستمرة لتحديد هوية المرشحين المحتملين لمناصب المنسقين المقيمين وفرزهم وإعدادهم، ويعتقد أن عملية الاختيار والتعيين، ستستفيد عموماً من تطبيق جميع منظمات الأمم المتحدة لهذه التوصية عند النظر في تسمية مرشحيها لشغل مناصب المنسقين المقيمين.

٢٠ - ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بالتوصية ٣ الموجهة إلى الأمين العام، التي تنص على ما يلي: ”ينبغي للأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يطلق، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عملية استعراض ومراجعة لإجراءات التشغيل الموحدة للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، حسب الاقتضاء، تحقيقاً لما يلي:

(أ) ضمان انفتاح أكبر في تسمية المرشحين المدرجة أسماؤهم أصلاً ضمن القائمة الخاصة بالمنسقين المقيمين؛

(ب) النظر في إمكانية إجراء مقابلات مع المرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمة التصفية، بطلب من الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، بغية تقديم مشورة أفضل لرئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن ملاءمتهم لشغل منصب بعينه؛

(ج) تغيير نظام التصويت الحالي بتحديد الحد الأدنى المطلوب من عدد الأصوات المؤيدة (ويُستحسن أن يكون ٥٠ في المائة من الأصوات) التي يتعين أن يحصل عليها المرشح حتى يُدرج اسمه في قائمة التصفية كي ينظر فيها رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية“.

٢١ - وييدي البرنامج الإنمائي الملاحظات التالية:

(أ) فيما يتعلق بالتوصية ٣ (أ): يساور البرنامج الإنمائي ذات القلق المعرب عنه في التقرير فيما يتعلق بالتصور (الوارد ذكره في الفقرة ٧٤) الذي مفاده أن عملية اختيار المنسقين المقيمين المرشحين قد أفضت إلى ترجيح المنظمات كفة ”مرشح الوكالة“ على حساب شرط الكفاءة المهنية. ويرحب البرنامج الإنمائي بالفرصة التي تتاح من خلال جهود الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لتقصي سبل لتحسين النوعية العامة للمرشحين الذين تختارهم المنظمات، وذلك بالارتقاء بمستوى أدوات ضمان النوعية. فعلى سبيل المثال، يمكن تعزيز وتحسين التقييم المختص للمنسقين المقيمين من أجل كفاءة الاختبار الموضوعي والصارم لملاءمة المرشحين من حيث كفاءتهم المهنية واستعدادهم للاضطلاع بالدور الذي سيناط بهم؛

(ب) فيما يتعلق بالتوصية ٣ (ب)، يرحب البرنامج الإنمائي بمقترح إتاحة خيار إجراء مقابلات مع المرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمة التصفية، بهدف تقديم مشورة أفضل لرئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن ملاءمتهم لشغل منصب بعينه. وهذا الخيار وارد أصلاً في إجراءات التشغيل الموحد للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالمرشحين لشغل مناصب الممثلين التنفيذيين للأمين العام أو نواب المنسقين الخاصين أو نواب الممثلين الخاصين للأمين العام، ويمكن توسيع نطاق استخدامه؛

(ج) فيما يتعلق بالتوصية ٣ (ج)، يقترح البرنامج الإنمائي إحالة المسألة إلى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لمناقشته والاتفاق بشأن الحد الأدنى للنصاب القانوني، إذا استقر الرأي على ضرورة تحديده، ومن ثم تقديمه كتوصية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ثالثاً - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في الفترة
٢٠١١-٢٠١٢

٢٢ - وفقاً للقرار ٢٥٨/٦٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة ترسيخ الحوار مع المنظمات المشاركة، معززة بذلك تنفيذ توصياتها، ترد في المرفقين الثالث والرابع لهذا التقرير حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١.

٢٣ - ويعمل البرنامج الإنمائي على تنفيذ و/أو هو نفذ ٦٣ في المائة من التوصيات الـ ٤٠ ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٢. ومن أصل توصيات وحدة التفتيش المشتركة الـ ٥١ ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١١، نُفذت نسبة ٨٤ في المائة أو هي قيد التنفيذ. والبرنامج الإنمائي ملتزم بمواصلة العمل من أجل تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة.

المرفق الأول

موجز التقارير والمذكرات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣

رمز الوثيقة	عنوان التقرير	مجموع التوصيات الصادرة	مجموع التوصيات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي	عدد التوصيات الموجهة
JIU/NOTE/2013/1	التحقق من الجهات المرجعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢	١	صفر
JIU/REP/2013/1	استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة	٥	٤	١
JIU/REP/2013/3	عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم	٣	٢	صفر
	المجموع	١٠	٧	١

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي لم تكن قد صدرت وقت إعداد هذا التقرير

إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/2)، تأخر صدورها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، مما حال دون إدراجها في هذا التقرير.

استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/4)، تأخر صدورها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، مما حال دون إدراجها في هذا التقرير.

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة عام ٢٠١٣ ولكنها لا تتعلق بالبرنامج الإنمائي

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (JIU/NOTE/2013/2).

المرفق الثاني

استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في عام ٢٠١٣ المقدمة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها

الملاحظات

التوصيات

JIU/REP/2013/1: استعراض الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة

التوصية ٥
 موافق عليها وتُنفذت. يوافق البرنامج الإنمائي على هذه التوصية. وتخضع مهام وأنشطة الشراء في البرنامج الإنمائي، على نحو منظم، لمراجعة حسابات داخلية وخارجية على السواء. وتراجع حسابات مشتريات البرنامج الإنمائي أيضا بعض الجهات المانحة الرئيسية، ومنها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وحكومة السويد. وقد أوضحت مسائل المشتريات بندا رسميا في جدول أعمال المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ينبغي أن تمارس الهيئات التشريعية/مجالس الإدارة/مجالس الإدارة دورها الرقابي على مهمة الشراء والأنشطة المتعلقة بالمشتريات بغرض التأكد من أن مهمة الشراء تؤدي دورها الاستراتيجي على نحو ملائم، وأن الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالمشتريات، بما فيها الاتفاقات الطويلة الأجل، يجري على أساس خطط واستراتيجيات سليمة للشراء.

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي لم تكن قد صدرت عند صدور هذا التقرير

إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/2): تأخر صدورها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، مما حال دون إدراجها في هذا التقرير.

استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/4): تأخر صدورها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، مما حال دون إدراجها في هذا التقرير.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢

رمز الوثيقة	عنوان التقرير	مجموع التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي	مجموع التوصيات المنفذة أو الجاري تنفيذها (حتى نهاية عام ٢٠١٢)	مجموع التوصيات الموجهة إلى البرنامج الإنمائي (حتى نهاية عام ٢٠١٢)
JIU/REP/2012/2	عملية إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة	٦	٣	١
JIU/REP/2012/3	تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات	٢	١	صفر
JIU/REP/2012/4	استقدام الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: تحليل مقارن وإطار مرجعي - لمحة عامة	٣	لا ينطبق	لا ينطبق
JIU/NOTE/2012/4	ترتيبات الدوام المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١	لا ينطبق	لا ينطبق
JIU/REP/2012/5	استعراض عقود الخبراء الاستشاريين الأفراد في منظومة الأمم المتحدة	١٢	١٠	١
JIU/REP/2012/8	استعراض النظم المركزية لتخطيط الموارد في منظمات الأمم المتحدة	٣	١	١
JIU/REP/2012/9	اللجوء إلى دفع المبلغ الإجمالي المقطوع بدلاً من الاستحقاقات	٤	٣	صفر
JIU/REP/2012/11	تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة	٥	٥	صفر
JIU/REP/2012/12	التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة	٤	٢	صفر
	المجموع	٤٠	٢٥	٣

المرفق الرابع

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١١

رمز الوثيقة	عنوان التقرير	مجموع التوصيات الصادرة	مجموع التوصيات الموجهة للبرنامج الإنمائي	مجموع التوصيات المنفذة جزئياً/سليماً أو التي يجري تنفيذها	التوصيات المنفذة
JIU/REP/2011/1	استعراض الخدمة الطبية في منظومة الأمم المتحدة	٧	٣	٢	لا ينطبق
JIU/NOTE/2011/1	إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة	١٨	١٠	١٠	صفر
JIU/REP/2011/3	التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة	١٢	٥	٣	٢
JIU/REP/2011/4	التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ	١٥	١٢	٨	٤
JIU/REP/2011/5	أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة	٧	٢	١	١
JIU/REP/2011/6	استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة	٩	٧	٧	صفر
JIU/REP/2011/7	وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة	٨	٧	٦	لا ينطبق
JIU/REP/2011/9	عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	١١	١٠	١٠	صفر
JIU/REP/2011/10	العلاقات بين الموظفين والإدارة في الأمم المتحدة	٦	٤	٤	صفر
JIU/REP/2011/11	تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعالته والنهج المتبع فيه	٧	١	صفر	١
	المجموع	١٠٠	٦١	٥١	٨

التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١١ ولكنها لا تتعلق بالبرنامج الإنمائي

الشفافية في عملية اختيار وتعيين كبار المديرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة (JIU/REP/2011/2).

استعراض تنظيم وإدارة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (JIU/REP/2011/8).